



الوطن

سورية يومية سياسية مستقلة

٤ تشرين الأول ٢٠١٥

المصارف.. ١٢٧ عاماً ولا تزال يافعة

عامر إلياس شهدا

سورية بلد الحضارة بلامنازع.. حتى في الاقتصاد؛ كان لها بصمتها، إذ برعت بالزراعة والري والتجارة منذ مئات السنين، كما برعت بالأعمال المالية منذ عشرات السنين، فقد خرجت خبرات مصرفية عريقة وقامات مالية مشهوداً لها بالخبرة العالمية، ومعظم البلاد العربية استفادت من الخبرات المصرفية السورية في تأسيس قطاعاتها المالية.

وفي حديث التاريخ؛ تأسس أول مصرف في الوطن العربي في سورية عام ١٨٨٨ ميلادي باسم «المصرف الزراعي السوري». وفي عام ١٩١٩ تأسس مصرف سورية وكان عبارة عن شركة مساهمة فرنسية. وفي عام ١٩٢٤ أعيدت تسمية مصرف سورية ليصبح مصرف سورية ولبنان، وذلك بعيد الفصل الإداري بين دولة سورية ولبنان، نتيجة قرار غورو، وقد حاز هذا المصرف امتياز إصدار الأوراق النقدية في سورية ولبنان لمدة ١٥ عاماً - أي لغاية عام ١٩٣٩ - وأعيد منح امتياز الإصدار نهاية المدة ليحظى بالإصدار حتى عام ٢٥ عاماً.

كان عام ١٩١٩ عاماً لتأسيس المصارف في سورية، تجارية وتخصّصية، عربية وأجنبية، ومنها مصرف التسليف العقاري سورية ومصرف التسليف الزراعي ومصرف روما. أما المصارف التجارية فكان هناك مصرف في دمشق باسم مرقد وسارة ومصرف تجاري في مدينة حلب باسم أسود وصفر، إضافة إلى بعض مكاتب الصرافة. كان إصدار النقد في سورية مرتبطاً بالفرنك الفرنسي حتى الاستقلال في عام ١٩٤٦ حيث قدمت سلطات الحكومة السورية طلب انتساب إلى صندوق النقد الدولي لربط النقد المحلي بالدولار المربوط بالذهب، وكان رد الفرنسيين تجميد ودائع السوريين في البنوك الفرنسية. وأدى الانتساب لصندوق النقد الدولي إلى انفصال الليرة السورية عن اللبناية.



وفي عام ١٩٤٨ تم إنشاء مكتب القطع في سورية لمراقبة القطع (مجلس القطع) وطرح أسعار عدة للقطع الأجنبي (سعر رسمي حكومي وسعر خاص بالاستيراد والتصدير).

وفي نهاية عام ١٩٤٩ وصلت الحكومة الفرنسية لاتفاق مع الحكومة السورية لاستقلال السياسة النقدية. وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون النقد السوري، وبذلك أخذت الحكومة السورية امتياز الإصدار النقدي عبر إنشاء مؤسسة إصدار النقد السوري، والتي أصدرت أول طبعة باسم المؤسسة في عام ١٩٥٣، فأصبحت الليرة السورية تمثل سورية بشكل حقيقي، بما يتبع لها من سياسة ربط بالذهب والدولار. وصدر مرسوم لإحداث مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي في عام ١٩٥٦، وتم افتتاحه في عام ١٩٥٧، وتم نقل ودائع الدولة السورية إلى مصرف سورية المركزي.

عبر التاريخ، ومنذ ١٢٧ عاماً، وجدت المصارف في سورية، فسورية خرجت خبرات مصرفية وطنية كان لها دور كبير في تأسيس المصارف في معظم الدول العربية، إضافة إلى وجود الكثير

من الخبرات المصرفية السورية كاستشاريين في مصارف عريقة تملكها الدول الأوروبية.

إن الدليل القاطع على وجود خبرات مصرفية سورية مشهود لها؛ هو أن المصارف السورية تعرضت لأول عقوبة مصرفية من فرنسا عام ١٩٤٦، ورغم ذلك استمر العمل المصرفي في سورية، واستمرت عجلة الاقتصاد بالدوران، ولم تتوقف العقوبات على المصارف السورية، منذ ذلك التاريخ حتى وقتنا الحاضر، وفي كل مرة كانت الخبرات المصرفية السورية الخلاقة بأفكارها تدعم استمرار العمل المصرفي في تمويل الاقتصاد السوري.

في عام ١٩٦٣ تم تأميم المصارف في سورية، وقامت الخبرات المصرفية السورية بدمج المصارف وتسميتها بمسمايتها التي لا تزال حتى تاريخنا الحاضر، وأهمها المصرف التجاري السوري الذي يعتبر من المصارف الضخمة في السوق المصرفية العربية. واستطاع هذا المصرف بخبرات وطنية سورية أن يحافظ على دوران العجلة الاقتصادية السورية رغم كل المقاطعات والعقوبات، ورغم ذلك تمكن المصرف من تمويل مشاريع تجزئ عنها المصارف الخاصة (سدود - مشاف - مدارس - مطارات - طرقات - معامل - مصافي فقط - تمويل كل ما تحتاجه سورية من مواد مستوردة).

كما كان للمصرف التجاري السوري دور كبير في تشكيل احتياطي القطع الأجنبي، إضافة إلى الموارد المالية الضخمة التي رقد بها خزينة الدولة. علماً بأن التاريخ لم يذكر أن التجاري السوري تعرض لأي إيسارات في ديونه أو أي عجز في السيولة. وفي بداية القرن الحالي دخلت المصارف الخاصة إلى السوق السورية من جديد، لتصبح رديفاً للمصارف العامة في تمويل السوق الاقتصادية السورية، وبعد خمس سنوات حرب شرسة اقتصادياً، كما هي عسكرياً وأمنياً، ورغم العقوبات الجائرة على هذا القطاع الحيوي، نجحت المصارف العاملة في سورية بالصمود والتماسك من دون أي هزات تذكر. ورغم تكلفة الصمود، إلا أن المرونة في إدارة الأزمة حصنت القطاع ضد أي ضربات وارتدادات كفيفة بإفلاسه.

المصارف والقضاء على طرق التشاركية

محمد منار حميجو

خط المصارف، بعد شبه قطعية كاملة معها، نتيجة قلة المواد القانونية المالية، وعدم وجود قانون موحد يختص في مجال المصارف وتنظيم عملها. إذ إن المشرع السوري لم يحدث قوانين خاصة بها إلا بعد استشعاره أن عدم مواكبة القوانين الحديثة يعد نقصاً وخلاً في المؤسسة القضائية وخاصة أن معظم القوانين الحالية قديمة وضعت منذ خمسينيات القرن الماضي. إن هذا القرار الذي وافق عليه المسؤولون في المصرف المركزي بناء على تعميم وزارة العدل جعله طرفاً بأي دعوى تحرك اتجاه أي شخص. أي بمعنى آخر؛ لا يجوز تحريك إجراءات الدعوى إلا بعد تبليغه من قاضي التحقيق الأول، ولا يمكن استكمال إجراءات الدعوى إذا لم يوافق المصرف على تحريكها بحق الخالف. فالمصرف المركزي أصبح شريكاً في صناعة القرار القضائي، هذا ما

اعتبره الكثير من المختصين خطوة مهمة لضمان إصدار حكم سليم، في المخالفات المصرفية، وخاصة بعد دخول المختصين لمتابعة إجراءات الدعوى. ويبدو أن الأمور لم تقف عند هذا الحد في هذه التشاركية بين المصارف والمؤسسة القضائية، بل تخطى ذلك بإحداث غرفة جنائية خاصة بالجرائم المالية والمصرفية ومخالفات المصارف، وقبل ذلك أحداث المحكمة المصرفية الخاصة بالنازعات بين المصارف وعملائهم، بعدما كانت محكمة البداية المدنية التجارية مختصة بهذه المنازعات. إن إشراف القضاء على جميع مخالفات المصارف ومنحها هي الأخرى فرصة لتمثيل نفسها في القضاء عبر مختصين للنظر في القرارات القضائية خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إكمال هذه التشاركية التي بدأت في عام ٢٠١٣ وتصحيح المسار الذي خرج عن سكة الحقيقة.

تشهد الأيام الحالية عدة اجتماعات بين المؤسسات القضائية ومسؤولي المصارف (العامة والخاصة) العاملة في البلد، منها ما هو معلن ومنها ما يعقد وراء الكواليس، ما يثير التساؤلات عن ماهية هذه الاجتماعات والتوقيت الذي تجري فيه، إضافة إلى كل ذلك الفائدة التي ستعود على الطرفين، وهل سيكون للمؤسسة القضائية اليد الطولى في متابعة ملف المصارف خلال الأزمات وما بعدها؟ باعتبار أن الظروف أصبحت مواتية لتحقيق هذا الهدف الذي يسعى إليه المسؤولون القضائيون منذ زمن. إن قرار تحويل جميع مخالفات المصارف إلى قاضي التحقيق المالي، وقبل ذلك إحداث هذا المنصب، إنما يدل بشكل واضح على أن القضاء بدأ يدخل على

في اليوم الأول بعد الحرب

علي نزار الأغا



كما الشمس لا يمكن حجبها بغربال؛ كذلك لا يمكن حجب حقيقة تماسك المصارف العاملة في سورية على مدى خمس سنوات من الحرب، لأسباب حقيقية، تبدأ بالإدارة المصرفية والرقابة عليها، ولا تنتهي بالمواطن. ويكلف باهظة تحملها الجميع من دون استثناء.

لذا، وبعد هذا الإنجاز؛ أصبح لزاماً علينا أن نسأل بشفافية: ماذا بعد؟ هل نختصر الغبطة بالوقوف أمام مشهد الصمود، ونمضي الأيام مدحاً وتصفيقاً؟.. فمهما يطل الليل، فسيأتي صباح اليوم الأول بعد الحرب، ليبدأ الجميع بالسؤال، ومن باب الحق؛ ماذا نحن فاعلون لتعويض المواطن والوطن، من باب الواجب والمسؤولية؟

من هنا، وعلى أعتاب عملية البناء والإعمار، حري بإدارتنا المالية والمصرفية، الاستفادة من دروس الحرب، وما كشفته من نقاط ضعف وتهديدات، أساسها غياب التخطيط الإستراتيجي السليم، والتنبؤ الاقتصادي العلمي.. لاستثمار الوقت، بالتخطيط لمستقبلنا، على أساس الإمكانيات والحاجات والطموحات، وفق جداول زمنية قابلة للتطبيق، تأخذ على عاتقها نقل أحلام الإعمار إلى واقع، ينتظر اللحظة الحاسمة لبدء التنفيذ بالتمويل.

فلاستعداد الإستراتيجي المالي لإعادة الإعمار مطلوب بشكل ملح اليوم، ولا يمكن لأحد أن يقوم بهذه المهمة بدقة كما المصارف العاملة في البلد. وذلك لضمان مساهمة فعالة في تمويل مشاريع البناء، والمشاركة المرنّة في السوق المالي والنقدي لضمان نجاح طرق التمويل الحكومية لمشاريع البنى التحتية، وخاصة بعد إطلاق سوق السندات السوري، ما يكفل تخفيف أعباء الدين الخارجي وكلفة على المواطن والوطن.

ويساعد في هذا الأمر توافر فائض كبير في السيولة لدى معظم مصارفنا، العامة والخاصة على حد سواء، والذي سجل نسباً قياسية؛ في بعض المصارف. لذا لم يعد الوقت يخدمنا، فالحاجة ماسة اليوم لبدء التخطيط الائتماني، لتمويل مشاريع البناء وبدء الإعلان عنها والتواصل مع أصحاب الأفكار أو الشركات الراغبة في العمل في المناطق المحررة كلياً، لطرح مشاريع خلاقة، كفيفة بتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة مستوى التشغيل والطلب. ويبدو أن بعض المصارف، بدأت بالتواصل مع الجهات المعنية بالاستثمار في البلد للاتفاق على تمويل مشاريع محددة في مرحلة البناء، لكنها قليلة جداً، للأسف، لذا نطلب من جميع أركان السوق المالي، بما فيها المصارف، اللحاق بركب الاستثمار في الإعمار من دون تأخير.

ونقترح إعداد بنية قانونية عاجلة لفتح باب تمويل مشاريع البناء والبدء بها في المناطق المحررة كلياً لاستثمار الوقت، وجلب المستقبل إلى الحاضر، وليس انتظاره بالشكوى والتمني. مما لا شك فيه، أن الإمكانيات البشرية والفكرية الإبداعية، موجودة، ولعل وقوفنا اليوم أمام قطاع صامد ضربته الحرب بتداعياتها وشائعاتها وعقوباتها ومخاطرها طوال خمس سنوات، من دون عجز أو إفلاس.. خير دليل على ذلك، فاليوم الأول بعد الحرب قادم لا محال، ولا يحكمه سوى الأمل والتفاؤل والثقة بنهضة البلد، والأمثلة على ذلك كثيرة، وليس آخرها بولندا.

المكاتب في المحافظات

■ حلب - هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦ - ٢٢١ - تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧ - ٢٢١
■ حمص - هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٢٤١ - فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٢٤١
■ اللاذقية - هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١ - فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١
■ طرطوس - هاتف: ٣٢٧٤٥٥ - ٤٣٣ - فاكس: ٣١٣٠٩٠ - ٤٣٣

■ دمشق - المنطقة الحرة ببناء «الوطن»
هاتف: ٣٠٦٥ / ٢١٣٧٤٠٠
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١١
فاكس التحرير: ٨٨٢٧٩٨٠ - ١١١

المدير الفني
لارا توما

الإشراف والتحرير
علي نزار الأغا

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

www.alwatan.sy